

كتابه – النشأة وسنوات الدبلوماسية

تأليف : عمرو موسى

دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 2017، 654 صفحة

هذا الكتاب يقدم نبضات حياة ودفقات فكر، بأسلوب سلس رشيق وجذاب، بالإضافة إلى الأسلوب الجديد في كتابة المذكرات لا يعتمد فقط على الذاكرة البشرية بل تكتب من "الوثائق الرسمية" التي تنطق بالحقيقة المجردة التي لا تقبل شكاً أو جدلاً، أو من خلال شهادات مسجلة وموثقة لآخرين شاركوا كاتبه صناعة الأحداث، أو كانوا قريبين منها من موقع "شاهد العيان"، ومعظمهم على قيد الحياة.

لذا فنحن أمام مرجع هام، يفيد كل دبلوماسي، أو باحث في العلوم السياسية، أو كل من يرغب في الاطلاع على جانب من حقائق ما جرى من تاريخ مصر وكان السيد/ عمرو موسى جزءاً منه أو شاهداً عليه.

فالكتاب مقسم إلى قسمين: القسم الأول منه يتحدث فيه السيد/ عمرو موسى بداية عن نشأته في حي منيل الروضة بالقاهرة عام 1936 وانتقاله بعد ذلك إلى بلدة محلة مرحوم وهي بلدة بجوار طنطا لظروف مرض والده، الذي توفي عام 1945 وإقامته في منزل جده الذي كان له أثر كبير في حياته، حيث التقى في منزله ببعض كبار السياسيين من حزب الوفد، وأهمهم مصطفى النحاس باشا، ثم حصوله بعد ذلك على التوجيهية والتحاقه بكلية الحقوق جامعة القاهرة والتي تخرج منها عام 1957، ولم يكن في تفكيره سوى العمل بالمحاماة، إلا أنه دخل امتحان وزارة الخارجية واجتازه في عام 1958، حيث بذل مجهوداً كبيراً في الإلمام ببعض المواد مثل مبادئ العلوم السياسية والقانون الدولي والاقتصاد والجغرافيا السياسية وكذلك اللغات.

أما عن أول عمل تسلمه السيد عمرو موسى فكان في إدارة تسمى "إدارة الأبحاث" التي كانت تمثل حلقة الصلة التي تربط بين رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية، ثم أصبح سكرتيراً

خاصًا لوكيل وزارة الخارجية الجديد السفير/ محمد حافظ إسماعيل، وبعد الحركة الدبلوماسية تم ترشيحه للعمل في سفارة مصر في سويسرا ومقابله هناك أبرز شخصيات الثورة الجزائرية منهم بن بيلا ومحمد بوضياف.

وكانت الفترة التي قضاها في برن هي فترة مميزة تعلم فيها أشياء كثيرة وأنجز فيها الكثير من المهام، ويرجع ذلك إلى نشاط السفير واتصاله بقيادة الثورة الجزائرية التي أدخلت السفارة في كثير من الاتصالات.

يتطرق بعد ذلك إلى عودته القاهرة واستلام عمله في مكتب وزير الخارجية آنذاك السيد/ محمود رياض، وخلال هذه الفترة أبدى إعجابه الشديد بجمال عبد الناصر، مثل عموم جيله، نظرًا للمكانة الكبيرة التي حظيت بها مصر في سنوات حكمه وحتى عام 1967، ويقول إن إعجابه بعبد الناصر لم يكن مبنياً على مجرد انبهار بشخصيته بقدر ما كان اقتناعاً بأن الرجل يسير على الخط الوطني للسياسة الخارجية الذي بدأه الوفد، ثم جاء هو وبنى على إيجابياته، وجعلها سياسة ذات أصداء قوية في العالم، إلا أنه يرى أن هزيمة يونيو 1967، هو التاريخ الذي اعتبره نهاية حقبة هذا الرجل وبداية وسبباً في نفس الوقت لتدهور الأحوال المصرية.

ثم يتحدث خلال تلك الفترة عن وجوده في مكتب الوزير ومتابعته القضية الفلسطينية وخلفيات الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث كانت من الأمور التي لها أولوية في العمل الدبلوماسي المصري، فبدأ بعدها في تكوين آراء وشارك في بلورة مواقف وسياسات في مختلف جوانب الصراع، قائمة على توفر المعلومات والاستماع إلى مناقشة كبار المسؤولين المصريين والفلسطينيين والعرب والدوليين.

ثم يقول السيد/ عمرو موسى بعد ذلك إن وجهته التالية كانت العمل الدبلوماسي في بعثة مصر الدائمة بالأمم المتحدة، وذلك في سبتمبر 1968، واختاره السفير/ محمد عوض القوني رئيس الوفد ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة في ذلك الوقت ليعمل مع ممثل مصر في اللجنة الثالثة من لجان الأمم المتحدة الرئيسية والخاصة بالمسائل الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ثم عاد إلى مصر بعد ذلك عام 1972 ليعمل في مكتب الوزير محمد حسن الزيات وهو الذي اختاره بنفسه، وفي 25 سبتمبر عام 1973 رافق السيد/ عمرو موسى الوزير في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ويقول إنه أثناء حرب أكتوبر 1973 أن الدكتور الزيات قام بدوره على أكمل وجه في حشد الجهود العربية في مواجهة الدعم الأمريكي الواضح لإسرائيل

بالعتاد العسكري بالرغم من عزلته وحجب المعلومات الرئيسية عنه فيما يتعلق بالمفاوضات مع الأمريكيين، كما لعب دورًا في إدخال ورقة البترول العربي في الحرب للضغط على الولايات المتحدة للكف عن تقديم الدعم، بالإضافة إلى جهوده في حشد الدعم الأفريقي ومجموعة عدم الانحياز والمجموعة الجغرافية في الأمم المتحدة لدعم الموقف المصري والعربي.

وفي 31 أكتوبر عام 1973 تم تعيين إسماعيل فهمي بدلاً من محمد حسن الزيات، وفي عام 1977 قرر إسماعيل فهمي منح عدد من الشباب في وزارة الخارجية الفرصة لتولي مواقع قيادية في الوزارة، وعُيِّن السيد/ عمرو موسى مديرًا لإدارة الهيئات الدولية في الوقت الذي لم تكن درجته في الوزارة تتخطى درجة مستشار، ومنذ هذه اللحظة بدأ في إعداد نفسه لاحتمال أن يصبح يومًا وزيرًا للخارجية.

ثم ينتقل بحديثه إلى زيارة السادات للقدس ورأيه فيها حيث يقول إن جسارة السادات وإقدامه على هذه الزيارة التي "حشرت إسرائيل في الزاوية" على حد قوله، لما كنا نجحنا في استعادة كامل أراضي سيناء إلى اليوم، كانت أجزاء كبيرة منها على الأقل، ستظل محتلة حتى اليوم مثل الجولان والضفة الغربية، ويقول ذلك برغم عدم اتفاقه مع كثير من سياسات أنور السادات الداخلية والعربية أيضًا، وذلك أن انتماء مصر العربي يجب أن يحتل الأولوية في سياستها، إذ لا يمكن أن تكون لها قيمة دولية كبيرة دون أن يكون العرب معها أو وراءها.

ثم يتحدث عن تعيين محمد إبراهيم كامل وزيرًا للخارجية، الذي همّش كل من اعتبرهم من رجال إسماعيل فهمي في الوزارة، واعتبر السيد/ عمرو موسى من هؤلاء الرجال وبالتالي لم يكن من ضمن المجموعة التي شاركت في مفاوضات السلام التي عُقدت في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر الأشهر التسعة التي قضاها محمد إبراهيم كامل وزيرًا للخارجية من أصعب الفترات في مسيرته المهنية إلى أن انتهت باستقالته عشية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في 16 سبتمبر عام 1978.

ثم يتحدث عن القمة العربية في بغداد سنة 1978، وهي القمة التي رفضت نهج السادات واعتبرت اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية عملية استسلام من قبل النظام المصري وضربة للتضامن العربي والنضال الفلسطيني وأرسلت قمة بغداد بعثة للتحدث مع الرئيس السادات وعرضت تقديم مبلغ 5 مليارات دولار مساعدات مالية لمصر بشرط تراجعها، فرفض مقابلتها كما رفض العرض، وفي القمة الثالثة في دمشق أعلنت جبهة الرفض رفضها اتفاقية كامب ديفيد

التي وقعتها مصر مع إسرائيل في 17 سبتمبر 1978، وحاولت هذه الجبهة طرد مصر من عديد من المنظمات والحركات الدولية مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فوقع على عاتق السيد/ عمرو موسى بوصفه مديرًا للهيئات الدولية بوزارة الخارجية عبء كبير في التصدي لهذه المحاولات وأصبح مشاركًا أساسيًا في الوفود المصرية التي تتوجه لحضور المؤتمرات التي تحاول الجبهة طرد مصر منها.

وفي 14 مايو 1980 تم تعيين الفريق كمال حسن علي وزيرًا للخارجية ليحل محل د. مصطفى خليل، وانتقل السيد/ عمرو في سبتمبر عام 1981 للعمل بنيويورك مندوبًا مناويًا لمصر في الأمم المتحدة أي نائبًا للمندوب الدائم أو نائب رئيس الوفد المصري، وفي فجر يوم 6 أكتوبر اتصل أحد الصحفيين بالسيد عمرو وقال له حدثت مذبحه في القاهرة في عرض عسكري وقال صحفي آخر إن السادات قد قتل وبعد التأكد من الخبر وبعد انتهاء مراسم التأيين راح يفكر في مستقبل البلاد بعد أن غاب رئيسها فجأة من المشهد واسترجع شريط الذكريات منذ أن تولى هذا الرجل حكم مصر.

ويقول أيضًا إن السادات جاء من نفس الطبيعة الناصرية لكنه كان يختلف عنه تمامًا في التفكير، فالسادات الذي خلف زعيمًا تاريخيًا كبيرًا استطاع أن يتخلص من كل المناوئين لحكمه بالمناورة السياسية في أذكي صورها، حتى استطاع تملك ناصية القرار المصري، ذلك أن معظم أجهزة الدولة لم تكن راضية عن أنور السادات بعد رحيل عبد الناصر، كانت تقديرات هذه الأجهزة غير منصفة للرجل، فهم كانوا يرون في السادات رجلاً يفتقد القيادة، يجيد التأمّر، لكن قدرته على حكم دولة مثل مصر محدودة إلا أنه أثبت لهم عمليًا أن "تابه أزرق" كما يقال في مصر، واستطاع بالفعل أن يناورهم جميعًا ويخرجهم من السلطة دون أن يحزن عليهم أحد.

هذا بالإضافة إلى أن السادات كان يعتبر نفسه أكبر من الدبلوماسية المصرية كلها وعلى عكس النظام المؤسسي المحكوم بمسارات واضحة ومعروفة والذي تم إنشاؤه في عهد عبد الناصر لتبادل المعلومات بين وزارة الخارجية ورئاسة الجمهورية وبقية المؤسسات الأمنية، ولكن الأمور تغيرت في عصر السادات، حيث أصبحت لا تتم بهذا الشكل السريع والمتدفق، لأن الأخير لم يكن يريد أن يرهق نفسه في قراءة التفاصيل عكس عبد الناصر الذي كان يطلع على المذكرات بتفاصيلها ويستخلص منها ما يريد.

ثم ينتقل السيد/ عمرو بحديثه إلى فترة أخرى في حياته ألا وهي فترة طلبه بأن يكون سفيراً لمصر في نيودلهي واستجابة الوزير كمال حسن علي له وتسلمه لعمله كسفير في الهند في 30 ديسمبر عام 1983 ولقاؤه مع رئيسة وزراء الهند الذي استمر أكثر من نصف ساعة في حين أنها لم تمنح معظم السفراء أكثر من 15 دقيقة على الأكثر، مهما كانت أهمية العلاقات أو الموضوعات المطروحة، واستمر عمله في الهند إلى نهاية ديسمبر عام 1986 وعاد بعد ذلك لمنصبه السابق مدير إدارة الهيئات الدولية مرة أخرى، بعد خمس سنوات متصلة قضاها خارج مصر وكانت أولى مهامه في الولاية الثانية لإدارة الهيئات الدولية هي مشاركة وفد مصر في مؤتمر القمة الإسلامي في الكويت الذي انعقد في الفترة من 26-29 يناير 1987 وكان الجو العربي العام بدأ يهدأ مع مصر من مختلف الدول العربية إلا سورية والتي افتتحت الاجتماعات بهجوم عنيف على مصر، ثم يتحدث عن دوره في الرد عليهم في ذلك الاجتماع دفاعاً عن الموقف المصري ومقولته "ألا تستطيع مصر أن تفضح من يزايد عليها وعلى عربيتها وهي قائدة هذه الأمة، ها هي وثيقة أكشف عنها أمام الاجتماع وتفضح اللقاءات السرية بين إسرائيل والسوريين".

وبالنسبة لحديثه عن مجلس التعاون العربي والذي ضم كلاً من مصر والعراق واليمن والأردن والذي تم توقيع اتفاقية تأسيسه في بغداد 16 فبراير 1989، فكان لكل دولة من الدول المشاركة في هذا التجمع أهداف بعينها، إلا أن التجربة أثبتت أن العراق كانت تهدف إلى اتخاذ غطاء مغامرة عسكرية كان ينوى الإقدام عليها، وهي كما ظهر بعد ذلك مغامرة غزو الكويت في 2 أغسطس 1990 ليكون عملاً جماعياً وليس غزواً عراقياً فقط.

ثم يتحدث بعد ذلك عن ترشحه لرئاسة وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة، وبالفعل تسلمه عمله كمندوب دائم لمصر لدى الأمم المتحدة في أول فبراير عام 1990، ويقسم تلك الفترة التي قضاها في رئاسة وفد مصر لدى الأمم المتحدة (1 فبراير 1990 - 20 مايو 1991) إلى مرحلتين على صعيد القضايا التي طرحها أو تعامل معها داخل أروقة المنظمة الدولية الأكبر في العالم، المرحلة الأولى تبدأ منذ تولي مهام منصبه إلى 2 أغسطس 1990، أي الفترة التي سبقت الغزو العراقي للكويت، وكان المجهود الرئيسي له وللوفد خلال هذه الفترة ينصب بالأساس على متابعة ثلاث قضايا متابطة لحظية، لما لها من أهمية كبرى على أجندة السياسة الخارجية المصرية والعربية، وتتمثل هذه القضايا الثلاث في:

- المبادرة المصرية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

- التصدي بمنتهى القوة والصلابة للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- مكافحة المساعي الأمريكية - الإسرائيلية لإلغاء قرار الجمعية العامة الذي يقر بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.

أما المرحلة الثانية فتبدأ من الغزو العراقي للكويت حتى نهاية فترة عمله مندوبًا لمصر في الأمم المتحدة في مايو 1991، وذلك أن قضية الغزو حازت جل الاهتمام داخل مجلس الأمن وأروقة الأمم المتحدة.

أما القسم الثاني من الكتاب 10 سنوات على رأس الدبلوماسية المصرية، وفيه يعتقد السيد/ عمرو موسى أن أداءه خلال القمة العربية الطارئة التي انعقدت في 14 أغسطس عام 1990، بسبب الغزو العراقي للكويت رسخ اقتناع الرئيس مبارك باختياره لتولي منصب وزير الخارجية ويعتقد أيضًا أنه تابعه واختبره قبل ذلك بفترة، سواء عندما كلفه مباشرة بالتمهيد لإنهاء عضوية مصر في مجلس التعاون العربي، وهو ما زال مديرًا للهيئات الدولية، أو من خلال أدائه في قمة بغداد التي انعقدت في مايو 1990، أو القمة الإسلامية في الكويت 1987، أو مما سمعه خلال فترة الجهاد الكبير "المنع عزلة مصر" دوليًا بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ونجاح الخارجية المصرية آنذاك.

وتدور الأيام ويحلف السيد/ عمرو موسى اليمين، ويتولى بطرس غالي منصب نائب رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ووزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج، حيث يعتبر بطرس غالي أحد الأشخاص الخمسة الذين أثروا بالإيجاب في حياة السيد/ عمرو، ولكنه كان يخشى أن يكون السيد/ بطرس غالي يتصور أنه سيكون صاحب القرار في وزارة الخارجية وأن السيد/ عمرو سيكون مساعدًا له وأنه بدرجة وزير، وهو ما يرفضه، فوزير الخارجية يجب ألا يكون هناك أي معقب عليه إلا رئيس الدولة، وأن أي أجهزة أخرى في الدولة يجب التنسيق والتعاون معها دون الخضوع لها، وبعد فوز السيد بطرس غالي بمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة في 12 ديسمبر عام 1991، أصبح السيد/ عمرو على رأس وزارة الخارجية دون منازع.

وخلال تنفيذ الإجراءات والقرارات التي اتخذها لضبط العمل في وزارة الخارجية والارتقاء بها بإعادة هيكلتها لتصبح قادرة على المبادرة وقوة الفعل والسرعة المناسبة إلى رد الفعل، شأن نظيرتها في العالم المتقدم، فكانت مصوبة في اتجاه إعادة بناء علاقة الخارجية بالأجهزة الأخرى الموجودة في الدولة المصرية، وعلى رأسها جهاز المخابرات العامة، فكان حريصًا أن تكون

العلاقة مع هذه الأجهزة صحية، تقوم على التكامل وتعميم الفائدة والمشاركة في تحقيق المصلحة المصرية بدلاً من التنافس غير الصحي، وبمناسبة سيرة المخابرات فيقول إنه وجد في اللواء عمر سليمان منذ تعيينه رئيساً للمخابرات العامة في 1993/1/23 شخصية جديرة بالاحترام والتقدير، وفي إحدى اللقاءات معه أثار السيد/ عمرو موضوع التوريث "توريث الحكم" في مصر، فكان رد السيد/ عمر سليمان أن مبارك غير مرتاح، وربما لن يمكن ابنه الشاب من مراده، ولكن الضغوط عليه كثيرة من داخل أسرته.

ثم يتحدث بعد ذلك عن التناغم الحادث بين وزارة الخارجية والمخابرات العامة، وكان ذلك التناغم له ثلاثة أسباب من وجهة نظره:

أولاً: المخابرات العامة وجدت أداءً مختلفاً للخارجية، حيث كانت للخارجية قدرة كبيرة على المبادرة والمناورة، وجمع المعلومات والبيانات، ثم تحليلها واستخراج النتائج منها، والاستفادة بها في تقدير المواقف المختلفة، حيث يتم تبليغ حصيلة ذلك كله إلى المخابرات العامة، فشعر بقوة الخارجية وأمانتها.

ثانياً: تشجيع رئيس الدولة لأسلوب ومنهج التعاون بين المخابرات والخارجية، بوصفهما كيانين متوازيين في الأهمية حيث يتعلق الأمر بشئون السياسة الخارجية.

ثالثاً: ذكاء وحنكة رئيس المخابرات العامة، لأنه لم ير في ارتفاع كفاءة الخارجية تنافساً أو تغولاً عليه، أو سحباً للملفات منه، فلم يكن لديه أي مانع أن تأخذ الخارجية زمام المبادرة، سواء في ملف السودان أو الصومال أو غيره.

ثم يسلط الضوء بعد ذلك على دور مصر في القضية الفلسطينية ومؤتمر مدريد 1991 وذلك خلال العشر سنوات التي قضاها على رأس الدبلوماسية المصرية، ويسرد بعض الخطوط الرئيسية للعمل الدبلوماسي المصري، سواء فيما يتعلق بتلك القضية، أو فيما يتعلق بالأمن القومي المصري أو ذلك المتعلق بأمن مصر وسيادتها في مواجهة الدولة الإسرائيلية باعتبارها جارة نوية، خارج إطار النظام الدولي، وما يشكله ذلك من تهديد لمصر، وأمنها بصرف النظر عن القضية الفلسطينية وتفصيلها، ويتصل بذلك تأثير هذين الموضوعين، أي فلسطين وقضيته من ناحية والأمن القومي المصري ومتطلباته من ناحية أخرى، على علاقة مصر بالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي (روسيا بعد 1991) وأوروبا ودول العالم العربي،

وكذلك دور العالم الثالث الكبيرة والصغيرة وتجمعاتها وحركاتها السياسية وعلى رأسها حركة عدم الانحياز.

ثم يتناول بعد ذلك مفاوضات أوسلو التي انتهت في 20 أغسطس 1993، والتي وافق فيها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على مسودة (إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي)، وأهم ما فيها هو الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، وعرف ذلك باتفاق أوسلو الأول، وبعد كامب ديفيد بين إسرائيل والولايات المتحدة وفلسطين الذي لم يُسفر عن شيء. يشير الكاتب إلى أن كل هذه المماطلات الإسرائيلية زادت احتقان الفلسطينيين، وكان رأيه أنه لا يتعين ترك الشعب الفلسطيني رهينة لهذه السياسة الإسرائيلية المدعومة من أمريكا والتي يمكن أن تفجر الموقف كله وهو ما حصل.

ثم يخرج السيد/ عمرو موسى من موضوع القضية الفلسطينية إلى الحديث عن الشرق الأوسط، حيث تقول موسوعة السياسة "إن الشرق الأوسط" مصطلح غربي استعماري ويشمل منطقة جغرافية تضم سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا (من دون اليمن والسودان وباقي دول المغرب العربي ودول القرن الأفريقي العربية) وتضيف الموسوعة أن الهدف من إطلاق هذا المصطلح هو إدخال دول غير عربية عليه وإخراج دول عربية منه هو تجنب استخدام مصطلح مثل "المنطقة العربية" ونزع صفة الوحدة عنها.

أما عن السلاح النووي الإسرائيلي، فقد وقفت مصر ودبلوماسيتها، على حسب قول الكاتب، بقوة ضد التسلح النووي الإسرائيلي، ولم تر مصر سبباً واحداً يدعوها إلى أن تتسامح مع هذا الوضع الخطير. إلا أن مصر أخطأت بعدم الدخول في هذا المجال مبكراً برغم أن الفرص كانت متاحة، وأخطأت أيضاً في التصديق على معاهدة حظر الانتشار النووي من دون أن تصدق عليها إسرائيل القوة النووية الفعلية في المنطقة، تلك أخطاء يجب الاعتراف بها وعلاجها.

عشر سنوات قضاها السيد/ عمرو موسى وزيراً للخارجية لم تنقطع المواجهات السياسية بينه وبين سياسة إسرائيل على تنوع انتماءاتهم الحزبية والفكرية، وذلك مرده إلى تلك السياسات الإسرائيلية غير المنصفة والعدوانية التي يتفقون عليها جميعاً، وإن بدرجات مختلفة، وباستثناءات قليلة والتي بمقتضاها تحصل إسرائيل على كل شيء من دون أن تقدم أي شيء ذا قيمة في إطار حقوق الإنسان والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

ثم يستعرض بعد ذلك العلاقات المصرية - الأمريكية من خلال السنوات العشر أيضًا التي قضاها على رأس الدبلوماسية المصرية، وهنا يقول إن العلاقة مع الدول الكبرى لا تحتل الخفة أو السطحية أو التعاطي معها من دون حسابات دقيقة، وخلال فترة وجوده على رأس الدبلوماسية المصرية كان حريصًا أن يكون دور الدبلوماسية المصرية دومًا يتميز بالجدية، قادرًا على النقاش والتفاوض، متجنبًا العشوائية، لا سيما إزاء الولايات المتحدة، ولذلك عمل طول فترة وجوده وزيرًا للخارجية ألا يكتسب عداوة أي دولة عظمى من دون ضرورة، وبمعنى آخر إن عداوة الولايات المتحدة ليست أمرًا مقررًا أو مطلوبًا بل هو يمثل خطأ سياسيًا فادحًا، ولكن معارضة سياساتها الظالمة أمر ضروري، فالعلاقات الطيبة لا تعني خضوعًا للقوى الكبرى، أو تنازلًا عن مصالحنا المشروعة.

وينتقل بعد ذلك بحديثه إلى العلاقات المصرية - الأفريقية، حيث يشير أنه منذ اليوم الأول له كوزير للخارجية قرر البناء على الأساس المصري في أفريقيا الذي وضع لبناته الأولى جمال عبد الناصر، والتي تم تعزيزها بجهد بطرس غالي، وهو أيضًا لم يكن غريبًا على الساحة الأفريقية، فكانت معظم القرارات تصب في حتمية فتح آفاق جديدة للحركة المصرية في قارتها، ليس فقط فيما يتعلق بالآفاق السياسي، ولكن للآفاق الاقتصادية التي تخلق مصالح مشتركة بين الدول والشعوب.

أما عن أهم ملاحظات السيد/ عمرو موسى عن الرئيس الأسبق حسنى مبارك بمناسبة قربيه منه حوالى عشر سنوات، والتي قضاها كوزير للخارجية، فيقول إن أحلام الزعامة التي راودت بعض الرؤساء مثل صدام حسين والقذافي لم تراود مبارك، وفضل النأي بنفسه وبمصر عن ذلك، فالقذافي أراد تزعم إفريقيا وأفسح مبارك له المجال، ولم يكن مبارك مستعدًا أن يتحدى سورية في لبنان، فكان ذلك خارج حساباته تمامًا، أما الأمور في فلسطين فقد استقرت على تفاهات على خطوط معينة مع ياسر عرفات وكان يعرف ما يريد الأمريكيون.

الخلاصة أن الرئيس الأسبق حسنى مبارك، حسب قول السيد/ عمرو موسى، كان زعيمًا مهادئًا وربما انسحابيًا في بعض المسائل.

وفي النهاية يقول إنه بحلول عام 2000، بعد تسع سنوات وزيرًا للخارجية، وكان ذلك سببًا وجيهًا لأن يزيد التفكير في ماذا بعد؟، فإنه خدم بلاده بكل إخلاص، وكفى أنه ترك بصمة مهمة في تاريخ الدبلوماسية المصرية.

ويود القول أيضًا أنه مهما زادت شعبية وزير أو مسئول فهذا لا يصح أن يزعم الرئيس خاصة أنه كان منتخبًا، بالنسبة العالية المعروفة، بل إن وجود مسئول محبوب ومقدر يخدم الرئيس وسياسته.

ورُشِّح أخيرًا السيد/ عمرو موسى لتولي منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية في 15 فبراير 2001، وهو ما حظي باهتمام عربي كبير مقرونًا بنبرة التفاؤل عن قدرته في تحريك المياه الراكدة في العمل العربي المشترك.

عماد الدين حلمي عبد الفتاح

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة